الأمم المتحدة

E/ICEF/2011/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 April 2011
Arabic
Original: English

لاتخاذ إجراء

صندوق الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ٢٠١١

٢٠-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٠/٧، الذي طلب، في جملة أمور، إلى اليونيسيف أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك تمشيا مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي عام ٢٠١١. ويمكن قراءة هذا التقرير بالتضافر مع التقرير السنوي للمدير التنفيذي (E/ICEF/2011/3) والبيانات المرفقة به.

* E/ICEF/2011/8.

160511 120511 11-31066 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

معلومات أساسية

١ - كُلفت اليونيسيف بإجراء تقييم شامل لأدائها في تنفيذ سياستها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٨. وقد وضعت استجابة الإدارة وخطة أولية مدتها سنة واحدة لتناول توصيات التقييم في عام ٢٠٠٩. وأُنشئت فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين، برئاسة مدير إدارة السياسة والممارسة، وتتألف من كبار الموظفين من المكاتب الإقليمية والمقر لتوجيه ورصد تنفيذ الخطة.

٢ - وحظي تنفيذ الخطة التي مدتها عام واحد بدعم مالي بلغت قيمته ٤,٢٥ ملايين دولار من مكتب المدير التنفيذي، وأسفر تنفيذها عن عدد من النتائج الهامة. وقامت اليونيسيف بتحديث سياستها بالكامل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء، وأصدرتها في أيار/مايو ٢٠١٠. وصاغت التوجيه التنفيذي المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما في ذلك التركيز على إشراك الرجال والفتيان في تعزيز المساواة بين الجنسين. وقد عولجت مسألة البرمجة لأغراض الجنسين في الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك من خلال تعزيز العنصر الجنساني للالتزامات الأساسية المنقحة لليونيسيف إزاء الأطفال في الأعمال الإنسانية.

٣ - وعُقدت مشاورة عالمية في مطلع عام ٢٠١٠، شارك فيها موظفون من جميع المناطق والمستويات، لاستعراض التقدم المحرز في إطار الخطة التي مدتها سنة واحدة ومناقشة سبل المضي قدما. وأدى هذا إلى وضع خطة العمل الاستراتيجية ذات الأولوية لمدة ثلاث سنوات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ٢٠١٠-٢٠١٢. وتستند الخطة في ذلك إلى الإجراءات الفورية المتخذة في إطار الخطة التي مدتها سنة واحدة وتحدد ثماني مجالات تغير لتحويل اليونيسيف إلى منظمة امتياز ملتزمة بتعزيز المساواة بين الجنسين: (أ) المساءلة والإطار الاستراتيجي؛ (ب) والقدرة والمعارف؛ (ج) والقيادة والتأثير والدعوة؛ (د) والبرمجة؛ (هـ) و 'نحن نقرن القول بالفعل'؛ (و) والشراكات؛ (ز) والموارد المالية؛ (ح) والاتصالات. وهي تغطي جميع جوانب أعمال اليونيسيف، بما في ذلك في سياقي حالات الطوارئ والتنمية، فضلا عن الدعوة والعمليات. والمسؤولية عن الخطة ومعاييرها تقع على عاتق جميع مكونات المنظمة؛ وقد أخذت المكاتب الإقليمية وشعب المقر تعد تقارير عن تنفيذها منذ بدء تنفيذها في منتصف عام ٢٠١٠. ويشكل التركيز المكثف على المساواة بين الجنسين في جميع أعمال اليونيسيف الآن عنصرا رئيسيا من عناصر إعادة تركيز المنظمة على دعم وتعزيز المساواة في تحقيق نتائج التنمية.

تعزيز النظم والقدرات المؤسسية

٤ - في إطار متابعة التقييم الجنساني، استثمرت اليونيسيف في تعزيز النظم والقدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني لتحقيق نتائج البرنامج، وأيدت استمرار فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين، التي تراقب تنفيذ الخطة وترسل التقارير بانتظام إلى المكتب التنفيذي وفريق الإدارة العالمي.

٥ - وبعد استعراض التجربة في وكالات أخرى، نفذت اليونيسيف مؤشر المساواة بين الجنسين الذي يرصد تخصيص الموارد وإنفاقها فيما يتعلق بنتائج البرامج التي تركز على نوع الجنس. وكانت أول سنة كاملة لتنفيذ المؤشر هي سنة ٢٠١١؛ وتعمل المكاتب الإقليمية جنبا إلى جنب مع شعب المقر لاستعراض الخبرة المكتسبة حتى الآن وتحسين المؤشر واستخدامه في السنوات المقبلة[(١)]. وتتعاون اليونيسيف مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الشركاء في وضع مؤشر على نطاق منظومة الأمم المتحدة على أساس أداتها وخبرتها وأداة وخبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٦ - وأُجريت دراسة استقصائية للتقييم الذاتي في عام ٢٠٠٩ لوضع خط الأساس بشأن تصورات الموظفين لمعارفهم وكفاءاتهم ومهاراتهم في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز النتائج المتعلقة بنوع الجنس في البرامج التي تساعدها اليونيسيف. وأُجريت الدراسة الاستقصائية مرة أخرى في عام ٢٠١٠، وسوف يجري القيام بها سنويا لرصد التقدم المحرز في ما يتعلق بقدرات الموظفين ودرجة وعيهم.

٧ - ومن المتوقع أن تكفل المكاتب القطرية إجراء استعراضات جنسانية للبرامج القطرية التي تساعدها اليونيسيف على أساس منتظم. واستجابة لنتائج هذه الاستعراضات، يجري اتخاذ إجراءات محددة لمراعاة نوع الجنس بشكل أفضل في فرادى البرامج القطرية، بما في ذلك الاستراتيجيات المكتبية المكتملة، استكمالا لخطة العمل الاستراتيجية ذات الأولوية على نطاق المنظمة. وعلى سبيل المثال، وبعد إجراء مراجعة جنسانية قائمة على المشاركة، اعتمد المكتب القطري للفلبين خطة عمل من عشر نقاط لتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد اعتمدت عدة مكاتب إقليمية استراتيجيات جنسانية تعكس السياق الإقليمي. وأجرى المكتبان القطريان لتركيا وقيرغيزستان حلقات عمل تدريبية على المسائل الجنسانية للموظفين كمتابعة للاستعراضات الجنسانية لبرامجهما القطرية.

(١) يرد في هذا التقرير التحليل الأولي لمخصصات البرنامج لعام ٢٠١٠ من حيث مؤشر المساواة بين الجنسين.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى التجربة السابقة، وكمتابعة للاستعراضات الجنسانية، قامت المكاتب بتعزيز آليات التنسيق الجنسانية الخاصة بها من خلال تخطي مسألة تعيين أشخاص منسقين فرادى والانتقال إلى تشكيل فرق عمل أو أفرقة عاملة تضم موظفين من مختلف التخصصات، ومن خلال تحسين المساءلة بإشراك موظفين رفيعي المستوى. وشكلت بنغلاديش والهند ونيبال وسري لانكا، على سبيل المثال، فرق عمل معنية بالشؤون الجنسانية، تضمن التوازن بين الجنسين، والمساواة في تمثيل الموظفين الوطنيين والدوليين، وإشراك الموظفين من جميع الأقسام. وقد أنشأ المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجنة لتنسيق الشؤون الجنسانية في المكتب الإقليمي تضم رؤساء الأقسام، تحت قيادة المديرة الإقليمية ونائبتها. وبالمثل، في المكتب الإقليمي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، يقوم جميع رؤساء الأقسام بدور مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية تحت قيادة نائبة المديرة الإقليمية.

٩ - ويقدم العديد من المكاتب الإقليمية - المكتب الإقليمي لجنوب آسيا، والمكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمكتب الإقليمي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ آخر المعلومات عن القضايا الجنسانية، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية ذات الأولوية، كبند منتظم في جدول أعمال اجتماعات فريق الإدارة الإقليمية. وفي المكتب الإقليمي لشرقي آسيا والمحيط الهادئ، ما برحت المسائل الجنسانية تشكل جزءا من المناقشات بشأن الموارد البشرية، فضلا عن البرامج، بما في ذلك في سياق التركيز الجديد لليونيسيف على المساواة. وفي جنوب آسيا، أدت دورات فريق الإدارة الإقليمية إلى الاتفاق على نقاط عمل للحفاظ على استمرار تقدم برنامج عمل مراعاة المنظور الجنساني والاهتمام به من خلال الرصد والمناقشات المنتظمة في المكاتب القطرية. وفي المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أُجريت دورات استراتيجية بشأن المساواة بين الجنسين في ثلاثة اجتماعات عقدها فريق الإدارة الإقليمية منذ عام ٢٠٠٩. وقد أُدرج موضوع المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني أيضا كبند في جدول الأعمال في اجتماعات فريق الإدارة القطري في جميع المناطق.

١٠ - ومن أجل تعزيز القدرة على تشجيع ودعم نتائج المساواة بين الجنسين، وضعت اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة للتعليم الإلكتروني موضوعها 'المساواة بين الجنسين، وتماسك الأمم المتحدة وأنت'، وافتتحت الدورة في آذار/مارس ٢٠١١. وهذه الدورة مفتوحة لجميع الموظفين وتضع الحد الأدنى لمعيار التوجه التمهيدي بشأن المساواة بين الجنسين والتناسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسوف يكون الالتحاق بالدورة شرطا مسبقا للتسجيل في حلقات عمل اليونيسيف التدريبية بشأن عمليات البرامج. وهذه الدورة، التي هي أول

مرفق تعلم من نوعه مشترك بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين، يجري استخدامها الآن كأساس للتدريب على نطاق المنظومة. كما جرى تنقيح دليل السياسات والإجراءات البرنامجية لليونيسيف ليشمل التركيز بشكل أقوى على مسألة المساواة بين الجنسين؛ كما جرى تحديث وحدة التدريب للموظفين العاملين في البرنامج.

١١ - ودمجت اليونيسيف أيضا مسألة المساواة بين الجنسين في التوجيهات والأدوات الإنسانية، بما في ذلك الالتزامات الأساسية تجاه الأطفال في العمل الإنساني، وتدريب منسقي مجموعات حماية الطفل، والتوجيهات البرنامجية للحد من مخاطر الكوارث، وتنقيحات التدريب على التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وعلى الصعيد القطري، اتخذ عدد من المبادرات الرامية إلى توجيه وتدريب الموظفين العاملين في هذه المجالات. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، تم تعميم مذكرة إعلامية على جميع قادة المجموعات تركز على نوع الجنس في البرمجة لحالات الطوارئ. وقد أدرج المكتب القطري لنيبال دورة توجيهية على 'نوع الجنس في حالات الطوارئ' في التدريب الذي يوفره المكتب في حالات الطوارئ.

١٢ - وجرى البدء في تنفيذ التوجيه الخاص باليونيسيف والمشترك بين الوكالات تنفيذا جزئيا من خلال إعادة إطلاق جماعة الممارسين المعنية بالمسائل الجنسانية والعمل الإنساني، والتي لا يزال مكتب برامج الطوارئ يتولى صيانتها وتحديثها. وينتسب إلى عضوية هذه الجماعة ما يقرب من ١٩٠ عضوا من ٥٥ بلدا ومكتبا إقليميا. وبالإضافة إلى ذلك، ينتسب إلى جماعة الممارسين المعنية بالمسائل الجنسانية المشتركة بين البرنامج الإنمائي واليونيسيف نحو ٣٠٠ عضو، وهؤلاء يحصلون على المعلومات والموارد، ويناقشون القضايا، ويتبادلون الخبرات من خلال هذا المنبر.

١٣ - وامتثالا لسياسة التكافؤ والمساواة بين الجنسين، تقوم شعبة الموارد البشرية برصد التوازن بين الجنسين في التوظيف وتضمن إيلاء الاعتبار الواجب إلى التمثيل المتساوي للمرأة والرجل على جميع المستويات المهنية. واستنادا إلى هذه السياسة العامة، اعتمد إطار من السياسات والممارسات الداعمة، بما في ذلك سياسة اختيار الموظفين والسياسات المتعلقة بإجازة الأمومة والأبوة، والرضاعة الطبيعية وترتيبات العمل المرنة.

١٤ - وتم وضع وتجربة منهج تدريبي شامل بشأن إدارة الناس في اليونيسيف: السياسات والممارسات. وركز محتوى الدورة على المساءلة الإدارية، بما في ذلك فيما يتعلق بالمضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة، ومنع الاستغلال الجنسي، وترتيبات العمل المرنة، والسياسات والممارسات المراعية للأسرة.

١٥ - وجرى تنقيح الكفاءات التقنية في ٢٨ من التوصيفات العامة للوظائف وتوصيفات الوظائف ووضعت توصيفات جديدة للوظائف لتعكس المستوى المتوقع من الخبرات لتعميم المنظور الجنساني. وقد شمل هذا المناصب الإدارية على الصعيد القطري، وكذلك جميع المجالات البرنامجية، والسياسة الاجتماعية، والاتصالات، وتخطيط البرامج ورصدها وتقييمها. وللحصول على الخبرة التقنية الخارجية، وضعت اليونيسيف قائمة جنسانية شاملة في شباط/فبراير ٢٠١٠، لتكون مصدرا موحدا لاستقدام خبراء في الشؤون الجنسانية. كما يجري توفير وصلات لقوائم إقليمية، فضلا عن موارد خارجية أخرى، مثل القائمة العالمية الإلكترونية وقائمة المشروع الاحتياطي المتعلق بالقدرات الجنسانية[٢]. وقد وضعت خمسة مكاتب إقليمية قوائم جنسانية خاصة بها لاستكمال القائمة الشاملة.

١٦ - ولليونيسيف موقع إنترانت يُعنى بالمساواة بين الجنسين، ويضم جميع الوثائق المرجعية الأساسية للمنظمة وموارد يمكن للموظفين الاطلاع عليها. وقد استحدثت بعض المكاتب الإقليمية، مثل المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمكتب الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي أيضا مواقع إنترانت مخصصة لموارد ومعلومات عن المساواة بين الجنسين. وقد تم إطلاق البوابة المعاد تصميمها حديثا والمعنية بالمساواة بين الجنسين على موقع اليونيسيف، وهي تتضمن معلومات للجمهور الأوسع عن عمل اليونيسيف في هذا المجال.

١٧ - وتدعم اليونيسيف القدرات الوطنية والجهود المبذولة لجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس من خلال الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات. ويتضمن إطار الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات وحدات محددة بشأن المؤشرات الجنسانية الرئيسية، مثل العنف ضد النساء والفتيات والممارسات الضارة (زواج الأطفال وبتر الأعضاء التناسلية للإناث). وتوفر البيانات المحسنة أساسا قويا لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتأمين حقوق النساء والفتيات.

الأداء الحالي

١٨ - تتاح الآن على نطاق أوسع البيانات المتعلقة بالأداء التنظيمي في ضوء المؤشرات الرئيسية التي اعتمدتها الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ وخطة عمل الأولويات الاستراتيجية، نتيجة استثمارات المنظمة في تحسين نظم رصد الأداء

(٢) المشروع الاحتياطي المتعلق بالقدرات الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هو مجموعة من المستشارين في الشؤون الجنسانية، من الرتبتين ف-٤ و ف-٥، يمكن نشرهم على وجه السرعة لدعم منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية/المنسق المقيم، والفرق القطرية المعنية بالشؤون الإنسانية والشبكات الجنسانية في المراحل الأولى من حالات الطوارئ الإنسانية. ويقوم المجلس النرويجي للاجئين بإدارة المشروع.

فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والنتائج الجنسانية. وتشير البيانات إلى أن اليونيسيف قد احتفظت، في عام ٢٠١٠، بالمكاسب التي حققتها في الفترة التي تلي التقييم مباشرة ولكنها لم تتمكن من البناء عليها فورا. وهناك حاجة إلى تعزيز التقدم المحرز حتى الآن، بالاستفادة من تركيز اليونيسيف المجدَّد على الإنصاف لتحقيق مزيد من المكاسب في المسيرة نحو تحقيق نتائج تنمية يتساوى فيها الجنسان.

وثائق البرامج القطرية: انخفاض طفيف في استيفاء معايير ضمان النوعية

١٩ - أسوة بالسنوات السابقة، قامت اليونيسيف في عام ٢٠١٠ بتحليل وثائق البرامج القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي، بعد أن كلفت بإجراء استعراض خارجي لامتثالها للاستراتيجيات الشاملة والاستراتيجيات الأساسية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. واكتشف هذا التحليل الخارجي أن النسبة المئوية لوثائق البرامج القطرية التي تستوفي معايير تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومعايير النوعية لا تزال أقل من ٦٠ في المائة - ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٠، مقابل ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ - ويعود ذلك أساسا إلى ضعف الأداء في ٥ حالات من بين ١٩ حالة[٣]. ويشير ذلك إلى ضرورة تعزيز عمليات الاستعراض لوثائق البرامج القطرية على الصعيد الإقليمي. غير أن من المهم مقارنة المستويات التي تحققت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مع أرقام عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، الذي كانت تبلغ ٤٥ في المائة و ٥٠ في المائة، على التوالي. ومن المجالات التي تعاني من ضعف مستمر أدى بشكل كبير إلى انخفاض مؤشرات التقييم لوثائق البرامج القطرية عدم مراعاة دوري الرجال والأولاد في التنمية على نحو ملائم. ومع استثناءات ملحوظة - الجهود المبذولة في مجال الاتصال والدعوة في نيكاراغوا أو الإجراءات الرامية إلى إشراك الرجال في خدمات الصحة الإنجابية في بوروندي - فإن الضعف يسود في هذا المجال على نطاق واسع في اليونيسيف. واعترافا بذلك، يجري إعداد توجيهات من المقرر نشرها على نطاق واسع بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١. وتم تناول هذه القضية أيضا في التوجيهات التنفيذية الجديدة المفصلة لمجالات التركيز الخمسة في وثائق البرامج القطرية، وتشكل مجالا يتوقع أن يؤدي فيه التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى قيام اليونيسيف بإدخال تحسينات.

(٣) انظر أيضا إلى البيانات التكميلية للتقرير السنوي لعام ٢٠١١ الذي أعده المدير التنفيذي.

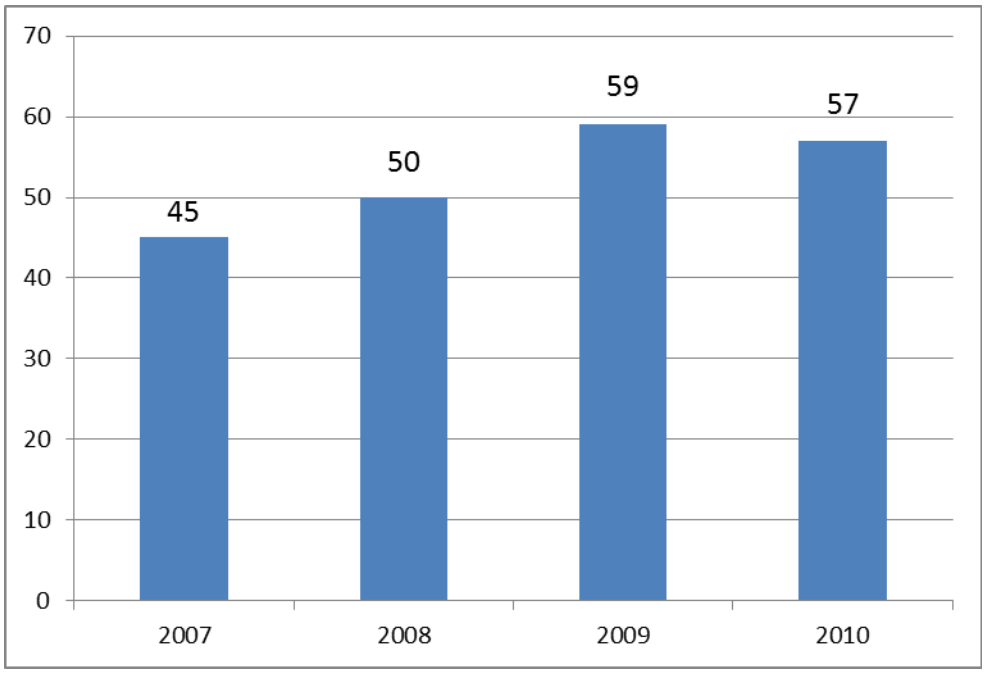

الشكل ١: النسبة المئوية لوثائق البرامج القطرية التي تعتبر أنها تستوفي المعايير التنظيمية لتطبيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

الاستعراضات الجنسانية لوثائق البرامج القطرية: زيادة بعد إصدار التوجيه التنفيذي

٢٠ - ارتفع عدد البلدان التي أجرت استعراضا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجها من ٩ بلدان في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ إلى ٣٣ بلدا في عام ٢٠٠٩ و ٣٤ بلدا في عام ٢٠١٠. وجاءت هذه الزيادة الكبيرة في الاستعراضات الجنسانية بعد إصدار توجيه تنفيذي يطلب من ممثلي المكاتب القطرية منح الأولوية لإجراء هذه الاستعراضات، تماشيا مع التوجيه البرنامجي ٢٠٠٦-٠٥ الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ونتيجة لهذا التسارع المتزايد، أُجري ٨٥ استعراضا جنسانيا للبرامج القطرية خلال السنوات الأربع الأخيرة، مما يمثل ٦٧ في المائة من مجموع البرامج القطرية، مقارنة بهدف ٩٠ في المائة أو أكثر المقرر تحقيقه بحلول عام ٢٠١٣.

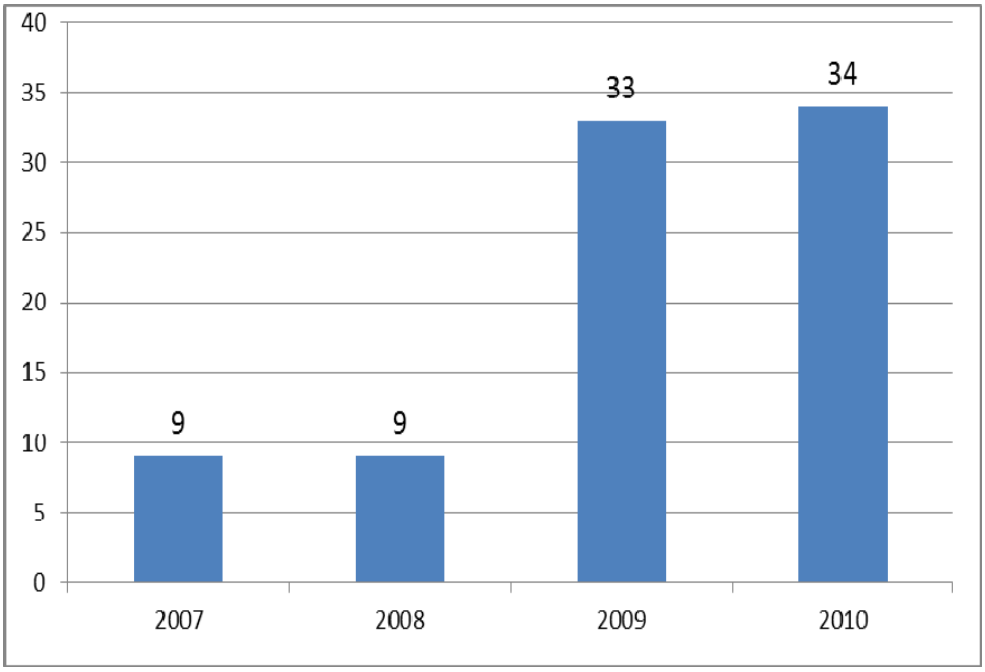

الشكل ٢: عدد الاستعراضات الجنسانية للبرامج القطرية التي تجرى سنويا.

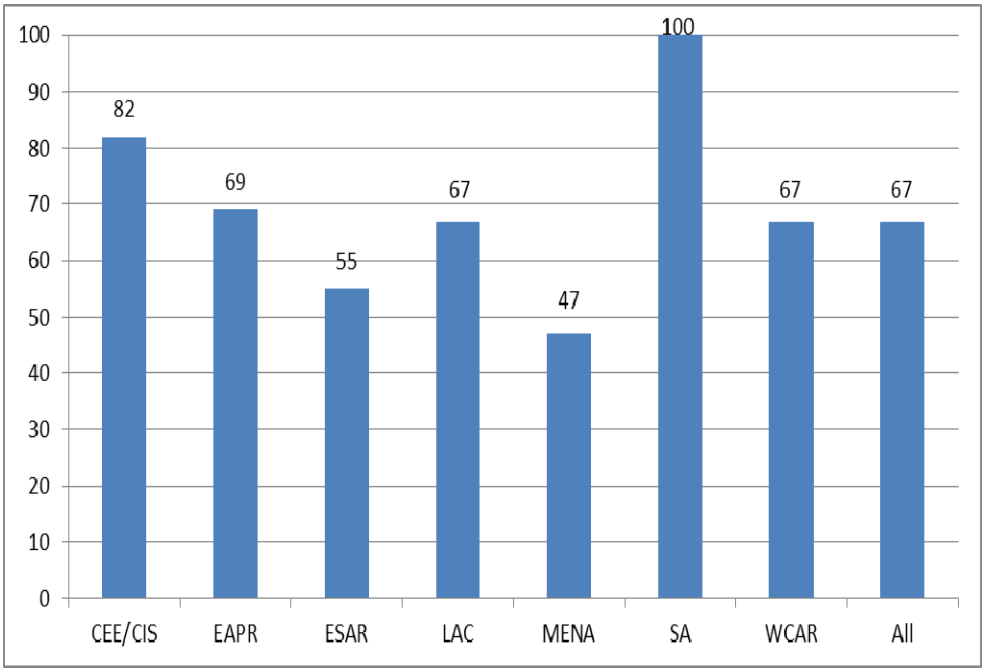

الشكل ٣: النسبة المئوية للبرامج القطرية التي أجري فيها استعراض جنساني خلال السنوات الأربع الماضية، حسب المنطقة.

٢١ - استنادا إلى البيانات الواردة في التقرير السنوي، فإن أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة وجنوب آسيا تسجل أداء جيدا نسبيا فيما يتعلق بإجراء الاستعراض الجنساني على نحو منتظم للبرامج القطرية في المناطق. وسيتعين بذل مزيد من الجهود في المناطق الأخرى، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا الشرقية والجنوبية.

زيادة التركيز على البيانات المصنفة حسب الجنس ولكن لم يكتمل بعد تحليل البيانات المتاحة

٢٢ - جرى التركيز على جمع البيانات وتحليلها لتسليط الضوء على عدم المساواة بين الجنسين، فيما يتعلق مثلا باستخدام الأطفال في العمل المنزلي دون أجر، إذ إن ذلك يؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات ويساهم في مواقف العنف المنزلي. وركز عدد من المكاتب القطرية أيضا على تعزيز عملية جمع البيانات وتصنيفها حسب نوع الجنس لأغراض الرصد والتقييم. ففي سري لانكا وبنغلاديش مثلا، صُنِّفت حسب نوع الجنس جميع الدراسات والتقييمات التي مولها البرنامج القطري وجميع المعلومات والبيانات التي تم جمعها. وستساهم الدراسة الاستقصائية للوفيات التي تجرى حاليا في أفغانستان بشكل كبير في تحسين توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وحسب عوامل أخرى مثل السن ومحل السكن والحالة الاقتصادية - الاجتماعية. وفي الأردن، قامت اليونيسيف، بالتعاون مع شركاء آخرين، بتقديم الدعم لعملية جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس للتقريرين الرابع والخامس للدولة الطرف عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتتضمن المنشورات الرئيسية لليونيسيف، حالة الأطفال في العالم والتقدم لصالح الأطفال، طائفة من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن المؤشرات الجنسانية، على أساس دراسات استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات واستقصاءات ديمغرافية وصحية وغير ذلك من مصادر البيانات. وفي منشور سيصدر قريبا، سيجرى تحليل لتغير الثغرات الجنسانية على مر الزمن مع بلوغ الأطفال سن المراهقة[٤].

٢٣ - ورغم وجود مبادرات على مستوى المنظمة، فما زالت هناك ثغرات في تحليل البيانات المصنفة واستخدامها. وعلى وجه الخصوص، لم يكتمل بعد تحليل البيانات المتاحة لإبراز أوجه التقاطع بين الاعتبارات الجنسانية وأشكال التمييز الأخرى. وما زال العديد من البرامج القطرية ترى أنه يجب أن تقتصر الحاجة إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس واستخدامها على القضايا المتعلقة بمجال التركيز ٢ (التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين)

(٤) *Boys and girls in the life cycle: sex-disaggregated data on a selection of well-being Indicators, from early childhood to youth,* (forthcoming). (الفتيان والفتيات في دورة الحياة: بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن مؤشرات رفاه مختارة، من الطفولة المبكرة حتى الشباب (سيصدر قريبا)).

وليس في جميع مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. و لم تُستخدم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس على نطاق واسع في إطار مجالات التركيز الأخرى كلها، وخصوصا مجال التركيز ٣ (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، وفقا للاستعراض المستقل لوثائق البرامج القطرية. ويشير التقييم أيضا إلى أن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس يجري تحليلها واستخدامها في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصورة أكثر انتظاما منه في وثائق البرامج القطرية؛ وهذا يشير إلى وجود فرصة مباشرة لتعزيز التركيز الجنساني في عملية البرمجة في اليونيسيف.

التقدم المتفاوت في التحليل الجنساني القطاعي في البلدان المستفيدة من البرامج

٢٤ - أُحرز تقدم تاريخي كبير - بزخم الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية - في سد الفجوات بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والحضور. وتقدر هذه الفجوات بين البنين والبنات بنسبة ٣ في المائة في صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والحضور في البلدان النامية. وبقيت نسبة البلدان المستفيدة من البرامج التي أفادت بإدراج تدابير محددة للحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم كما كانت إلى حد كبير، بنسبة ٦٥ في المائة عام ٢٠١٠، مقابل ٦٩ في المائة عام ٢٠٠٩. وعدد البلدان التي لها خطة مستكملة لمراجعة قطاع التعليم من منظور جنساني بقي منخفضا، بنسبة ٢٢ في المائة عام ٢٠١٠، أي زيادة على نسبة ١٩ في المائة عام ٢٠٠٩. ومنذ عام ٢٠٠٥، تزايد بشكل كبير في التحليل الجنساني المتعلق بقطاع المياه، أساسا في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء. وما زالت أوجه تفاوت كبيرة بين الذكور والإناث في سن ١٥-٢٤ عاما قائمة في أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا بشأن المعرفة في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، رغم التقدم الكبير في إدراج التثقيف في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ الفيروس/الإيدز في المناهج الدراسية الوطنية للتعليم الثانوي. وبقي عدد البرامج القطرية التي تتلقى مساعدة من اليونيسيف والتي أجرت تحليلا جنسانيا لقضايا حماية الطفل منخفضا نسبيا، بنسبة ٣٦ في المائة عام ٢٠١٠، مقابل ٣٤ في المائة عام ٢٠٠٩. وفي مجال حماية الطفل، أجرى نصف البرامج القطرية تقريبا (٤٨ في المائة) تحليلا جنسانيا لقضايا حماية الطفل والتدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية لمعالجة الأعراف الاجتماعية التمييزية[٥].

(٥) انظر أيضا البيانات التكميلية للتقرير السنوي لعام ٢٠١١ الذي أعده المدير التنفيذي.

تناول قضايا المساواة بين الجنسين على مستوى الإدارة في المكاتب القطرية

٢٥ - في إطار خطة عمل الأولويات الاستراتيجية وكجزء من النظام المرجعي، تقوم اليونيسيف الآن برصد مدى إدراج المساواة بين الجنسين كبند في جدول أعمال اجتماعات أفرقة الإدارة القطرية، وعدد البيانات المركزة على المساواة بين الجنسين التي يدلي بها ممثلو اليونيسيف سنويا. وفي بعض المناطق، أدرجت القضايا الجنسانية في الكثير من الأحيان كبنود في جداول أعمال أفرقة الإدارة القطرية خلال عام ٢٠١٠. وفي المكاتب القطرية في جنوب آسيا، تم تركيز نحو ٥ بنود في جداول الأعمال بشكل صريح على المساواة بين الجنسين أو تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي شرق وجنوبي أفريقيا، تم تركيز ٣ بنود تقريبا من بنود جداول الأعمال على هذا المجال. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وردت المساواة بين الجنسين في أغلب الأحيان كالموضوع الرئيسي للبيانات العامة التي أدلى بها الممثلون - نحو ١٢ بيانا لكل مكتب قطري خلال العام.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني: تزايد المعرفة المفاهيمية للموظفين ولكن هناك أوجه قصور في المعرفة العملية للتقييم الذاتي فيما يتعلق بتطبيقها

٢٦ - أوضح التقييم الذاتي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في اليونيسيف أن مستوى المعرفة لدى الموظفين فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني قد ارتفع في عام ٢٠١٠، مقارنة بالسنة السابقة. وتمكنت شريحة أكبر من المجيبين من تقديم تعريف صحيح لمفهوم ''تعميم مراعاة المنظور الجنساني'' كما تجري ممارسته في اليونيسيف - في عام ٢٠١٠، تمكن نحو ٧٨ في المائة من المجيبين من تحديد التعريف الصحيح في حين لم يتمكن سوى ٤٢ في المائة من ذلك في عام ٢٠٠٩. بيد أنه لم يحدث تغير كبير فيما يتعلق بالتصور السائد لدى الموظفين لمعارفهم ومهاراتهم الشخصية فيما يتعلق بإدراج القضايا الجنسانية في عملهم. فكان نصف المجيبين فقط يرون أنفسهم مؤهلين تماما أو على نحو كاف لتعميم المساواة بين الجنسين في عملهم في عام ٢٠١٠، بنسبة أقل بكثير عن الهدف المحدد في خطة عمل الأولويات الاستراتيجية، وهو ٧٥ في المائة. ومن المأمول أن يسهم تنفيذ الدورة الجديدة للتعلم الإلكتروني بشأن القضايا الجنسانية إلى حد ما في تحسين هذا التقييم الذاتي في أوساط الموظفين. وأعرب كبار الموظفين عن الثقة بمهاراتهم أكثر من عامة الموظفين، حيث أعلن ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٠ أن لديهم المعارف والمهارات الضرورية لتعميم المنظور الجنساني. ويعكس ذلك زيادة عن السنة السابقة، حيث أجاب ٦٧ في المائة من كبار الموظفين بأنهم يحتاجون إلى المعارف والمهارات.

السياسة الجنسانية: حدوث زيادات كبيرة في الإلمام بالسياسة الجديدة

٢٧ - تشير النتائج المستخلصة من التقييم الذاتي إلى أن عددا أكبر من الموظفين، مقارنة بعام ٢٠٠٩، ملمون حاليا بالسياسة الجديدة التي تتبعها المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء. ففي عام ٢٠١٠، قال حوالي ٣٣ في المائة ممن أجابوا على الاستقصاء إنهم ملمون بالسياسة الجنسانية التي تتبعها اليونيسيف، بينما قال ١٣ في المائة فقط في عام ٢٠٠٩ إنهم ملمون بالسياسة الجنسانية لعام ١٩٩٤. ويُعزى ذلك على الأرجح إلى نشر السياسة الجديدة على نطاق واسع في المنظمة، بعدد من اللغات. وفي حين أن من الواضح أن تقدما قد أُحرز، فإن زيادة هذا المستوى من الإلمام سيكون محور تركيز الجهود مستقبلا، بما في ذلك إدماج التعريف بالسياسة ضمن حلقات العمل في العملية البرنامجية.

المساواة بين الجنسين لا تُناقش بصورة منهجية كجزء من استعراضات الأداء

٢٨ - في عام ٢٠١٠، أشار ٦ في المائة فقط ممن ردوا على التقييم الذاتي إلى أنهم ناقشوا المساواة بين الجنسين بإسهاب مع المشرفين عليهم. وفي عام ٢٠٠٩، كان ذلك الرقم يبلغ ٨ في المائة. وحين طُرح هذا السؤال على المشرفين، أشارت نسبة أعلى قليلا - ١٠ في المائة - إلى أنهم ناقشوا المساواة بين الجنسين بإسهاب مع مرؤوسيهم خلال استعراضات الأداء، مما يعبر عن تغير ضئيل عن عام ٢٠٠٩، حين بلغ ذلك الرقم ١٢ في المائة. وقد استكملت اليونيسيف نظام تقييم الأداء بها، ويتيح ذلك فرصة لتشجيع الاهتمام بالأداء في مجال المساواة بين الجنسين. ويشجع دليل المستخدم للنظام الإلكتروني المستكمل لتقييم الأداء حاليا بقوة على إدراج الأهداف الجنسانية وكذلك فرص التدريب المتصلة بالشؤون الجنسانية ضمن تقييمات أداء المديرين. وإضافة إلى ذلك، ستضاف الدورة التدريبية للتعلم الإلكتروني في مجال الشؤون الجنسانية كتدريب موصى به لدورة الأداء لعام ٢٠١١ لجميع الموظفين.

تُظهر الاعتمادات المبدئية المرصودة في الميزانية للمساواة بين الجنسين تباينات كبيرة بين المناطق والنتائج الرئيسية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

٢٩ - وضعت اليونيسيف مؤشر المساواة بين الجنسين كنظام لرصد الموارد المخصصة والنفقات المصروفة من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين أو تمكين الفتيات والنساء، بناء

على المساهمة المتوقعة للنتائج الوسيطة في هذا الهدف[٦]. ويشمل مؤشر المساواة بين الجنسين وضع تقدير لكل نتيجة وسيطة ممولة من الميزانية البرنامجية، بمقياس به أربع فئات تتراوح بين ''صفر'' (لا يُتوقع مساهمتها في المساواة بين الجنسين بأي صورة ملحوظة) و ''٣'' (النهوض بالمساواة بين الجنسين هدف رئيسي للنتيجة).

٣٠ - وأول سنة لمقاييس مؤشر المساواة بين الجنسين هي ٢٠١١ وهي خط الأساس لها. وتُظهر البيانات الأولية، في الوقت الحالي، أن ما يقارب من ٤٤ في المائة من مخصصات الميزانية البرنامجية يجري تقييمها بوصفها تساهم بصورة رئيسية أو كبيرة في نتائج المساواة بين الجنسين. ويبلغ الهدف ٧٥ في المائة من مخصصات الميزانية البرنامجية ونفقاتها لعام ٢٠١٢. ويوجد بعض التباين في الأرقام المبدئية فيما بين المناطق، حيث تبلغ ٢٦ في المائة في شرقي وجنوبي أفريقيا، و ٧٢ في المائة في جنوب آسيا.

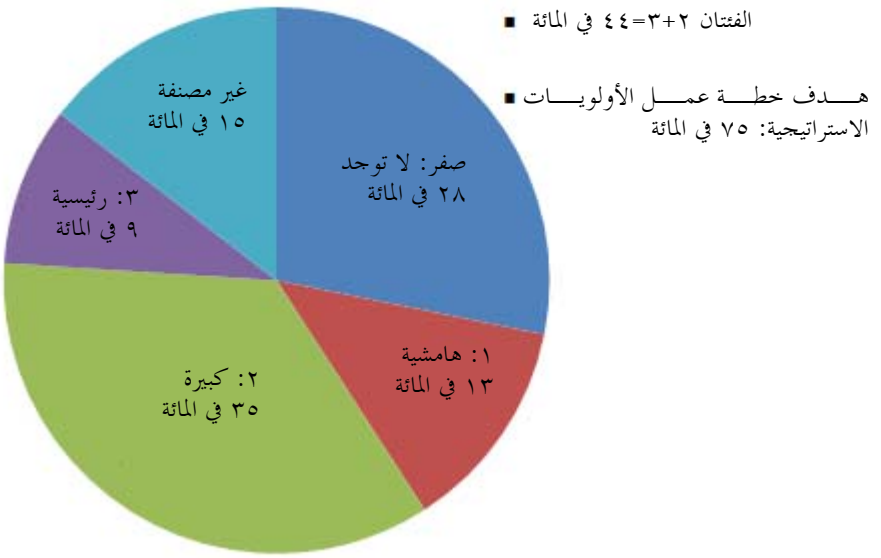

الشكل ٤: مخصصات الميزانية البرنامجية للمساواة بين الجنسين بناء على تقديرات مؤشر المساواة بين الجنسين.

(٦) جرى تصميم مؤشر المساواة بين الجنسين عقب استعراض للمؤشرات القائمة التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فيما يخص حالات الطوارئ.

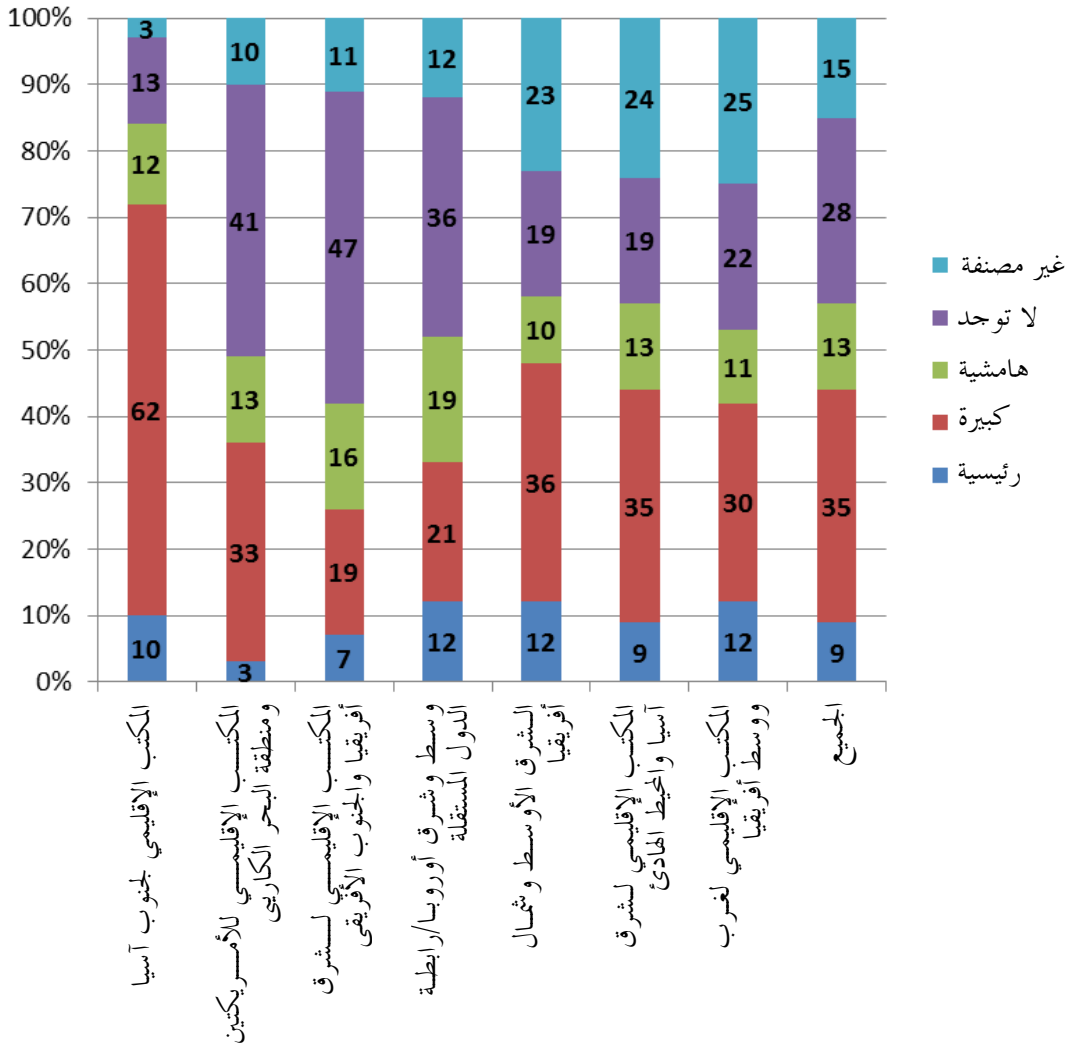

الشكل ٥: التقسيم الإقليمي لمخصصات الميزانية البرنامجية بناء على تقديرات مؤشر المساواة بين الجنسين.

٣١ - وفيما يخص مجالات النتائج الرئيسية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، كانت أعلى نسب مخصصات الميزانية لنتائج المساواة بين الجنسين في المجالات التالية: (أ) الوصول إلى المياه والصرف الصحي واستخدامهما؛ (ب) تحسين نوعية التعليم ومعدلات الاستمرار في الدراسة وإكمالها وتحقيق الإنجاز فيها؛ (ج) تقديم الدعم إلى الأطفال الذين يصبحون أيتاما أو ضعفاء بسبب فيروس نقص المناعة البشرية أو مرض الإيدز؛ (د) منع العنف والاستغلال وإساءة المعاملة عن طريق اتباع القواعد والقيم الاجتماعية؛ (هـ) حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وخُصص ما يقارب من ٦٥ في المائة أو أكثر من الميزانية البرنامجية في هذه المجالات لنتائج ذات تركيز كبير أو أساسي على المساواة بين الجنسين. وكان أقل

نواحي التركيز كثافة على الشؤون الجنسانية في المخصصات الأولية المقررة للبرنامج هو فيما يخص مجالات النتائج الرئيسية المتصلة بتغذية الطفل واستئناف التعليم في حالات ما بعد الأزمات، حيث جرى تقييم ٢٥ في المائة أو أقل من المخصصات بوصفها ذات تركيز قوي على الشؤون الجنسانية. ولكن نسبة مرتفعة نسبيا من مخصصات الميزانية خصصت في تلك المجالات لنتائج لم يجر تقييمها بعد، حيث أن البدء في تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين ما زال جاريا، ولذلك فمن المرجح أن يكون تركيزها الجنساني مقدرا بأقل من قدره الفعلي.

٣٢ - وسيجري استعراض لتطبيق المؤشر في منتصف عام ٢٠١١، لتقييم دقة استعماله. وسيتيح ذلك أيضا فهما أفضل لما إذا كان التباين راجعا إلى فروق فعلية في التركيز فيما يخص نتائج المساواة بين الجنسين أو إلى اختلاف التفسيرات بشأن النتائج التي تستحق تقديرات مختلفة. وسيتيح الاستعراض أيضا للمكاتب الإقليمية وأفرقة الإدارة الإقليمية تدعيم ضمان الجودة والمساءلة فيما يخص المؤشر، والمساعدة على بناء القدرات في المكاتب القطرية من أجل تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين على نحو أكثر فعالية.

يجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز نتائج المساواة بين الجنسين

٣٣ - وفقا للبيانات التي جُمعت حتى الآن والمستندة إلى مؤشر المساواة بين الجنسين، فإن نحو ثلث النتائج الوسيطة التي تمولها البرامج يعزز المساواة بين الجنسين. ويتمثل هدف خطة عمل الأولويات الاستراتيجية في ضمان أن يساهم نصف مجموع النتائج الوسيطة مساهمة كبيرة في المساواة بين الجنسين. ومن ثم، فإن الحاجة تدعو إلى بذل جهود إضافية للتأكد من تعميم المنظور الجنساني على نحو فعال في برامج اليونيسيف، ومن أنها تحقق نتائج المساواة بين الجنسين. ويتفق هذا أيضا مع نتائج الاستعراض المستقل لعام ٢٠١٠ لوثيقة البرنامج القطري.

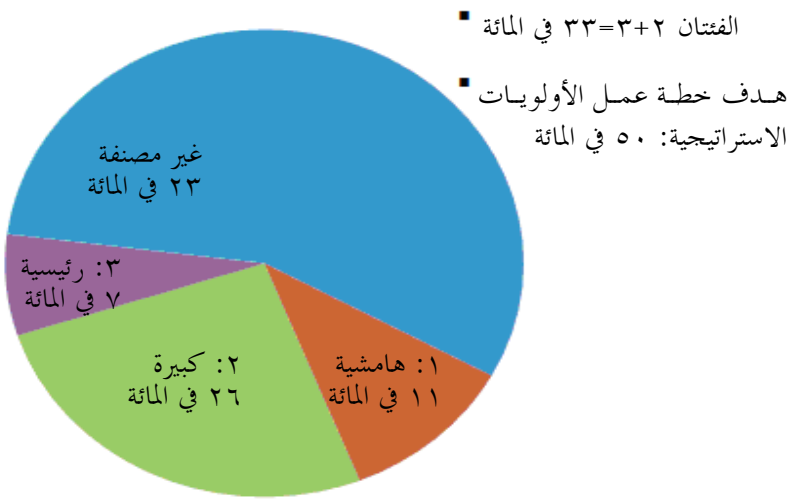

الشكل ٦: النتائج الوسيطة التي تعزز نتائج المساواة بين الجنسين.

عدم كفاية الدعم المقدم لعملية تقديم التقارير لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٣٤ - وضعت إرشادات لدعم عملية تقديم التقارير الوطنية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلى جانب سائر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، وتوزيع تلك الإرشادات على مكاتب اليونيسيف القطرية. ولكن، بينما قامت المكاتب القطرية بدور في عملية تقديم التقارير عن طريق مكاتب الأمم المتحدة القطرية في عدد من البلدان، فإن نسبة المكاتب التي قدمت الدعم لأحدث عمليات تقديم التقارير ظلت دون تغيير عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩، أي ٣٦ في المائة، وهي أقل بكثير عما في حالة اتفاقية حقوق الطفل.

ما زال تمثيل المرأة في الوظائف العليا أقل مما يجب

٣٥ - تشير الحالة الجنسانية لكبار الموظفين إلى أن التفاوتات الجنسانية ما زالت مستمرة فيما يخص الوظائف العليا. وقد ضاقت الفجوة الجنسانية في رتبة ف-٥ وما فوقها من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، ولكن لم يحدث سوي تغير ضئيل منذ ذلك الحين، حيث ظلت حصة المرأة في تلك الوظائف تزيد قليلا عن ٤٠ في المائة؛ بينما تبلغ نسبة الرجال في تلك الوظائف ما يقارب ٦٠ في المائة.

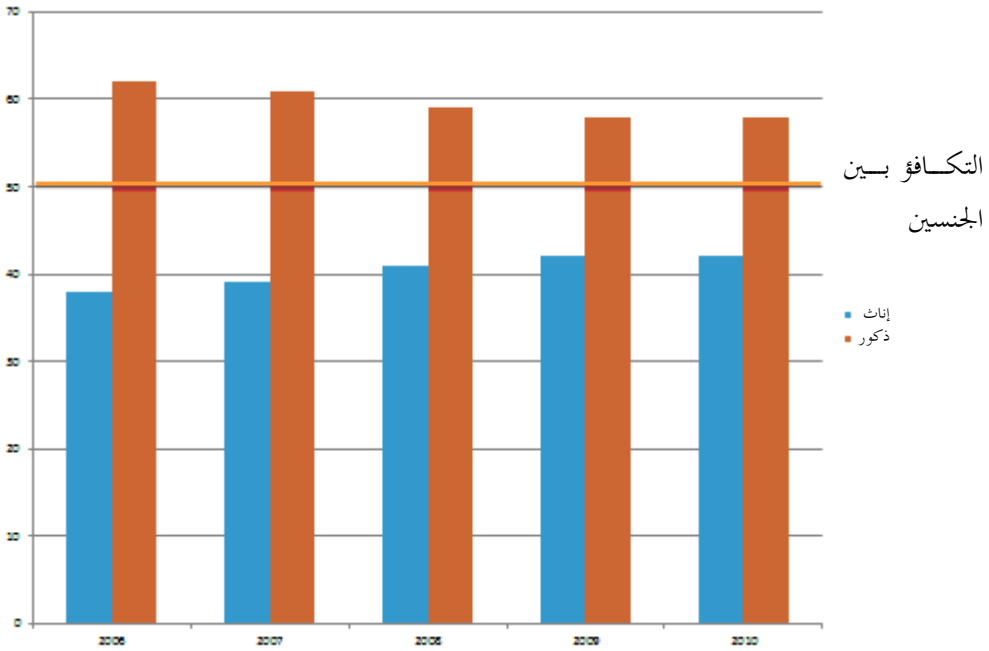

الشكل ٧: النسبة المئوية للموظفين الذكور والإناث في الوظائف العليا (ف-٥ فما فوقها).

ليست جميع المكاتب القطرية مجهزة تماما بعد لمواجهة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين

٣٦ - اليونيسيف ملتزمة، بناء على خطة عمل الأولويات الاستراتيجية، بضمان أن تطبق جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٢ آليات لكي يواجه موظفو اليونيسيف والشركاء المنفذون حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بفعالية، بما يتمشى مع نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (ST/SGB/2003/13) والمبادئ التوجيهية المتصلة بذلك للتنفيذ في الميدان، الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقد طبقت أغلب المكاتب القطرية (حوالي ٩٠ في المائة) في جنوبي آسيا تلك الآليات. وتوجد تلك الآليات لدى ما يربو على ٦٠ في المائة من المكاتب القطرية في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وفي شرقي وجنوبي أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما توجد لدى ما يقارب من نصف المكاتب القطرية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا وفي غربي أفريقيا ووسطها. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة أن تكون جميع المكاتب مستعدة بحلول عام ٢٠١٢ لمواجهة تلك الحالات إذا نشأت.

يزور كثيرون الموقع الشبكي لجماعة الممارسين ولكن المشاركة النشطة ما زالت منخفضة

٣٧ - وفقا لدراسة استقصائية أجريت بين أعضاء جماعة الممارسين، تبين أن ما يقارب من ٨٦ في المائة أشاروا إلى أنهم يزورون الموقع الشبكي بضع مرات شهريا أو أكثر. ولكن نسبة صغيرة فحسب - ١٩ في المائة - يساهمون بصورة مباشرة (بنشر استفسارات أو تعليقات، أو تقديم ردود أو نشر تدوينات، أو تبادل وثائق أو معلومات عن الأحداث) مرة في الشهر أو أكثر.

الشراكات والدروس المستخلصة

٣٨ - واصلت اليونيسيف جهودها الرامية إلى تعزيز الشراكات مع الجهات الأخرى في مجال المساواة بين الجنسين. وشاركت المنظمة في المحافل الرئيسية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقضايا الجنسانية والعمل الإنساني، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والفريق العامل الفرعي المعني بالمسائل الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بإعادة التعمير والتأهيل لفترة ما بعد الحرب والكوارث، حيث شاركت اليونيسيف في رئاسة تلك المحافل. وشاركت المنظمة في مناقشات الأمم المتحدة المتعلقة بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة

وانتدبت موظفا رفيع المستوى إلى الفريق الانتقالي التابع لتلك الهيئة. وعملت اليونيسيف في شراكة متينة جدا مع البرنامج الإنمائي وصندوق السكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على تعزيز المساواة بين الجنسين بطرق شتى منها تصميم دورة التعليم الإلكتروني بشأن المسائل الجنسانية.

٣٩ - وفي محاولة لتنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لعمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تقوم الوكالات الأربع (اليونيسيف، والبرنامج الإنمائي، وصندوق السكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) بتيسير عملية إرسال تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى اللجنة خلال اجتماعات فريقها العامل لما قبل الدورة. وأُعدت مبادئ توجيهية مشتركة للأفرقة مرفقة بمدخلات مستمدة من وكالات أخرى، لتكون أساسا للتقارير المشتركة المقدمة إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وأدت تلك الجهود إلى تحسين نوعية المعلومات والتحليلات التي تتلقاها اللجنة في تحديد القضايا المطروحة أمام الحكومات لمعالجتها وتقديم التوصيات بشأنها. وفي عام ٢٠١٠، قدم ١٣ فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقارير إلى الفريق العامل لما قبل الدورة التابع للجنة. ففي الجزائر وجزر القمر، على سبيل المثال، قامت اليونيسيف بدور رائد ضمن الأفرقة القطرية من أجل إعداد تقارير مشتركة. وفي نيبال، حرصت المنظمة على كفالة إدراج القضايا المتصلة بالفتيات في تقرير الفريق القطري.

٤٠ - وشكلت معالجة العنف الجنساني، سواء في الإطار الإنساني أو التنموي، أحد مجالات العمل البارزة بشكل خاص بالنسبة لليونيسيف وفي شراكاتها من خلال تنفيذ برامج مشتركة. وعملت اليونيسيف على ضمان أن تضطلع جميع المكاتب القطرية، استنادا إلى ولاية المنظمة، بدور رائد في هذا المجال. وفي عام ٢٠١٠، تولت اليونيسيف قيادة التعاون المشترك، أو شاركت في قيادته، من أجل معالجة العنف الجنساني في تسعة بلدان. وتحت قيادة المنظمة، صدر دليل لتنسيق التدخلات المتعلقة بالعنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية، والحزمة التدريبية التي أقرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وعنوانها: ”تقديم الرعاية للناجيات من حالات العنف الجنسي في حالات الطوارئ“. وتهدف هاتان الأداتان إلى تحسين تنسيق العمل لمعالجة العنف الجنساني في حالات الطوارئ بتعزيز ريادة المجموعات الفرعية المعنية بالعنف الجنساني على الصعيد الميداني وقدرة المنظمات المشاركة على دعم البرامج استنادا إلى معايير مشتركة. وبدأت اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وموئل الأمم المتحدة أيضا في إقامة شراكة تهدف إلى العمل مع مسؤولي الإدارات المحلية على الحد من العنف ضد المرأة والفتاة في المناطق الحضرية الكبرى.

٤١ - ومنذ عام ٢٠٠٩، ما برحت اليونيسيف تساهم في حملة ''متحدون'' التي أطلقها الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة عن طريق إقامة شراكة فريدة مع منظمات من القطاع الخاص وأربع وكالات للأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة، من أجل دعم الحكومات الوطنية والمجتمع المدني في معالجة مسألة العنف الجنسي ضد الأطفال، مع التركيز على الفتيات بشكل خاص[٧]. وتمثل مبادرة (معاً لنصرة الفتيات) نموذجا مبتكرا يستخدم الدعوة العالمية في جميع الشبكات للفت الانتباه إلى هذه القضية وحشد الخبرات التقنية وصولا إلى حشد الموارد لدعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل إحداث التغيير. وأما المبدأ المؤسس لمبادرة (معا لنصرة الفتيات) فهو توفير بيانات وافية وأدلة قوية بشأن العنف الجنسي ضد الأطفال، مع التركيز على الفتيات، لتأمين استجابات فعالة وتعزيز التغيير الإيجابي بقيادة الحكومات. وتقوم المبادرة على ثلاث ركائز: (أ) تحسين البيانات بشأن العنف والاعتداء الجنسيين على الأطفال؛ (ب) ودعم البرمجة الشاملة الجامعة لعدة قطاعات بغية منع وقوع العنف ضد الأطفال ومواجهته؛ (ج) والقيام بحملة للدعوة والاتصال من أجل زيادة الوعي في المجتمع ككل.

٤٢ - وتشارك اليونيسيف في ٨ برامج من أصل ١٣ برنامجا مشتركا يجري تنفيذها حاليا في إطار الشق المواضيعي المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التابع لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتساهم تلك الجهود في تحقيق الهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) باعتماد نهج شامل يعالج قضايا إتاحة الفرص للمرأة والفتاة وضمان حقوقهما. وتؤدي اليونيسيف دورا هاما في دعم التنفيذ في إطار تلك البرامج المشتركة في عدد من المجالات، وهي: (أ) المساواة بين الجنسين في الحصول على العمل؛ (ب) ومعالجة العنف الجنساني ضد المرأة والفتاة؛ (ج) ومنع العنف المترلي ضد المرأة؛ (د) ومكافحة الاتجار بالبشر؛ (هـ) وتعزيز المساواة بين الجنسين وبين الأعراق؛ (و) ووضع ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية؛ (ز) وتعزيز مشاركة المرأة في الآليات الوطنية. وسيُجرى في عام ٢٠١١، بمشاركة اليونيسيف، تقييم لعملية تقييم برنامج صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣ - وتشير الدروس الأولية المستخلصة من تنفيذ تلك البرامج المشتركة إلى أن قيادة الحكومة للبرامج من أجل تحقيق نتائج مراعية للمنظور الجنساني تمثل عنصرا حاسما في ضمان

(٧) تشمل الجهات الشريكة خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز، ومراكز الولايات المتحدة لمراقبة الأمراض والوقاية منها، ومؤسسة بيكتون ديكنسون وشركاؤهما، وغروبو إي بي سي (Grupo ABC)، ومؤسسة إندونا (Nduna)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف.

فعالية التنفيذ واستدامة النتائج. وتُعدّ مراعاة استراتيجيات التنفيذ في الهياكل الوطنية عاملا من عوامل النجاح الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري إشراك المنظمات النسائية في تلك البرامج بغية كفالة مراعاة آراء المجتمع المدني ومعارفه.

٤٤ - ويظل التنسيق يشكل تحديا، على الرغم من أن الاضطلاع بالأنشطة يتم بصورة مشتركة في إطار البرامج. وغالبا ما تحتاج الأدوار التي تقوم بها كل وكالة من الوكالات إلى توضيح، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون مع نظيراتها الوطنيات. وكذلك يمثل إسناد نتائج المساواة بين الجنسين فيما بين الوكالات التي تحققت من خلال البرامج المشتركة أيضا مجالا من مجالات التحدي. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات المرجعية بالنسبة لبعض المؤشرات اللازمة لرصد التقدم المحرز غير متوفرة، ولا يزال التوثيق والإبلاغ قائمين، إلى حد كبير، على الأنشطة لا على النتائج. ويعيق ضعف المؤسسات المحلية ومحدودية الخبرات ذات الصلة تنفيذ البرامج في بعض الحالات. بيد أن البرامج المشتركة كان لها أثر إيجابي في بعض البلدان في بناء القدرات الوطنية في مجال تعميم الاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني. ففي ناميبيا، على سبيل المثال، بدأت وحدة الشرطة المكلفة بحماية المرأة والطفل، في إطار وزارة السلامة والأمن، بتنفيذ برنامج لبناء قدرات موظفيها في مجال مكافحة العنف الجنساني. ووفقا لأقوال مسؤولي تلك الوحدة، ساهم ذلك في تعزيز النظم الوطنية والإقليمية لمكافحة العنف الجنساني[٨].

٤٥ - وأجرت اليونيسيف، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمرينا للتعلم العملي على الخبرة المستمدة من البرمجة المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين في ألبانيا والمغرب ونيبال. وأكدت تلك المبادرة على الدور المحوري للجماعات المواضيعية الموسعة المعنية بالمسائل الجنسانية - بما فيها الجماعات المواضيعية التي تضم جهات شريكة وطنية - بوصفها آلية لتعزيز تنسيق البرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ضمن منظومة الأمم المتحدة وبين الوكالات الوطنية من أجل أن تقوم بفعالية بتطوير الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وتبين أيضا أن لإشراك قائدات الحركة النسائية في هذه العملية تأثيرا إيجابيا. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبرت الفرص المتاحة للتأمل وإمعان النظر نقدا وتحليلا لعمل الجماعات المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية، الذي يشكل جزءا من عملية التعلم العملي، عنصرا هاما في تعزيز ممارستها[٩]. وستعرض نتائج ذلك التمرين في إطار الاستعراض

(٨) http://www.mdgfun.org/jointprogrammidtermevaluation (تمت زيارة الرابط في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١).

(٩) ”المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: برنامج للتعلم العملي ترعاه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٠). مشروع التقرير النهائي عن النتائج والدروس المستخلصة“، اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

السياساتي الشامل الرباعي السنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لأغراض التنمية.

٤٦ - وتشارك اليونيسيف مشاركة واسعة في الجهود المشتركة بين الوكالات لتحسين الإحصاءات الجنسانية وتحليلها. وتشكل المنظمة جزءا من الفريق المشترك بين الوكالات وفريق الخبراء المعني بالإحصاءات الجنسانية، حيث تعمل على وضع طائفة من المؤشرات الجنسانية الأساسية للإبلاغ الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اليونيسيف بالتعاون مع صندوق السكان وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إصدار دليل بشأن التحليل الجنساني لبيانات التعداد. ويهدف ذلك إلى تزويد المكاتب الإحصائية الوطنية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني والجهات الشريكة الأخرى، بمرجع شامل عن كيفية تحليل بيانات التعداد تحليلا فعالا من منظور جنساني.

٤٧ - وقامت اليونيسيف أيضا بتعزيز شراكتها مع عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الفتاة. وتشارك اليونيسيف، من بين مبادرات أخرى، في عضوية الفريق الاستشاري لسلسلة تقارير تصدرها منظمة بلان إنترناشيونال، بعنوان ''لأنني فتاة''. وعملت اليونيسيف أيضا بالتعاون الوثيق مع الفريق العامل المعني بشؤون البنت التابع للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف على تعزيز الدعوة المشتركة بشأن القضايا المتعلقة بالفتاة.

سبل المضي قدماً

٤٨ - يتيح تركيز اليونيسيف الواضح والمكثف على التماس الإنصاف في ما تحققه من نتائج إنمائية فرصة كبيرة للنهوض بأداء اليونيسيف المؤسسي في مجال تعميم المنظور الجنساني، وتقديم مساهمات أكثر فعالية ومنهجية في تحقيق نتائج تشمل الجنسين، وسد الفجوات القائمة بين الجنسين في جميع القطاعات التي تغطيها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك على كل من المستوى المحلي والوطني والدولي. ولأن تركيز المنظمة المتجدد على تحقيق الإنصاف متجذر في بيان مهمة اليونيسيف والاستراتيجيات الأساسية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ (نهج قائم على حقوق الإنسان في تناول مسألتي التعاون وتعميم المنظور الجنساني)، فإنه يهيئ الآن أرضية مثالية لترسيخ البرامج والتحليلات وأنشطة الدعوة التي تراعي نوع الجنس في جميع جوانب عمل اليونيسيف وفي جميع المناطق. وفي الوقت نفسه، سيتعين على اليونيسيف ضمان أن تلقى الفوارق بين الجنسين الاهتمام الواجب والمناسب في مجمل الاستراتيجيات والنتائج المنشودة كجزء من تركيزها العام على تلبية احتياجات أشد الأطفال وأفراد المجتمعات المحلية حرماناً ومراعاة حقوقهم.

٤٩ - ويشكل تركيز اليونيسيف على الإنصاف، وبشكل أكثر تحديداً خطة العمل الاستراتيجية ذات الأولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين، أمرين أساسيين لضمان الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن وتوسيع نطاقه. وسوف تستفيد اليونيسيف إفادة كاملة من تركيز قيادتها على الإنصاف ومن الأدوات والإجراءات والتوجيهات التي استُحدثت استجابة للتقييم الجنساني، وذلك لإضفاء طابع منهجي أكبر على أدائها.

٥٠ - وتشير نظم رصد أداء اليونيسيف المحسَّنة إلى عدد من المجالات ذات الأولوية ينبغي إيلاءها مزيدا من الاهتمام، وهي: (أ) تعزيز تدابير ضمان جودة وثائق التخطيط الرئيسية على المستويين القطري والإقليمي؛ (ب) ومواصلة المنظمة استثماراتها في الاستعراضات الجنسانية لبرامج التعاون القطرية؛ (ج) وتحسين تحليل البيانات المتعلقة بنوع الجنس، ولا سيما في ما يتعلق بالعلاقات بين التمييز القائم على التحيّز الجنسي وأشكال التمييز الأخرى؛ (د) وتوسيع نطاق تعريف موظفي اليونيسيف بسياسة المساواة بين الجنسين الجديدة والأساليب الكفيلة بتطبيقها بصورة منهجية؛ (هـ) وإيلاء اهتمام أكبر للمساواة بين الجنسين في عمليات استعراض أداء الموظفين؛ (و) والنجاح في تطبيق واستخدام مؤشر المساواة بين الجنسين الجديد.

٥١ - وفي جميع المجالات التي تبين أنها تحتاج إلى تحسين، ستستفيد اليونيسيف من الآليات التي أُنشئت في أعقاب التقييم الجنساني لعام ٢٠٠٨، والتي تكمِّلها الجهود الإضافية المبذولة للتفاعل والتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء الإنمائيين والتعلم من ممارساتهم ومبتكراتهم الجيدة. وستغتنم المنظمة أيضا ما هو متاح من فرص جديدة للتعاون من أجل تحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين وتنمية القدرات الوطنية من أجل تحقيق التنمية التي يراعى فيها التوازن بين الجنسين والتي هُيئت لها الظروف المؤاتية بفضل إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ولا سيما في سياق الوثيقة الختامية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة 'الوفاء بالوعد' والإطار الدولي لحقوق الإنسان. وتسلِّم اليونيسيف بإمكانية تطبيق المعرفة والخبرة المستمدة من مجموعة واسعة من القطاعات والشركاء الرئيسيين العاملين في مجال المسائل الجنسانية والتنمية، بما في ذلك مصارف التنمية والمنظمات غير الحكومية، وستستثمِر في تعزيز الروابط مع مصادر المعارف الخارجية هذه باعتبارها وسيلة أساسية لإثراء إنجازاتها.

المرفق

التركيز على المراهِقات

حددت اليونيسيف تركيزا استراتيجيا على المراهقات على نطاق المنظمة، اعترافاً منها بتزايد التمييز الذي تواجهه الفتيات في هذه المرحلة من حياتهن وردا على عدم وجود استثمارات كافية في مجالي النهوض بهن وحمايتهن. وقد أسهمت في الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المراهِقات على الصعيدين العالمي والقطري. ويركز منشور حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠١١ على مرحلة المراهقة، حيث يشدد على أهمية هذه السنوات في حياة البنات والبنين في كسر دورة الفقر المتوارثة بين الأجيال. ويشير التقرير إلى أن الاستثمار وبخاصة في مصلحة المراهِقات من المعروف أن له آثارا بعيدة المدى على حياتهن وحياة أسرتهن ومجتمعهن المحلي. ويتضمن التقرير أيضا أول جدول بيانات عن المؤشرات الرئيسية ذات الصلة بالمراهقين، بما في ذلك زواج الأطفال والعنف المترلي وعمر الفتاة عند إنجاب أول مولود، وهي عوامل تؤثر في غالب الأمر على الفتيات في سن المراهقة. واليونيسيف عضوٌ في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمراهقات، حيث تتضافر مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة السكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية. وتدعم فرقة العمل هذه البرامج الوطنية على أساس أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملياته في كل من إثيوبيا وغواتيمالا وليبريا وملاوي لتمكين الفتيات من التعبير عن مخاوفهن، ليصبحن قائدات في مجتمعاتهن المحلية ويشاركن في صنع السياسات العامة. وستضم هذه البرامج مجموعة متنوعة من الشركاء على المستوى المحلي، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. ويجري حاليا وضع آليات لتوثيق الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من هذه المبادرات.

ومن الأمثلة على الجهود المبذولة على المستوى القطري لتعزيز حقوق المراهقات مبادرةٌ في أوغندا تدعم اليونيسيف في إطارها وضع مؤشر للمراهقات من أجل تقييم أفضل لمدى ضعفهن والتعرف على أجزاء البلاد التي تتضرر فيها الفتاة بدرجة أسوأ، وذلك للمساعدة على تركيز التدخلات. ويستند المؤشر على عدد من المتغيرات الرئيسية المتصلة بمستوى تعليم المراهقات، وتعرضهن لعلاقات جنسية مع شركاء متعددين، وكونهن من مواليد تاريخ معين. وفي تترانيا، ستجري اليونيسيف، إلى جانب وكالات أخرى، تحليلا سريعا لحالة المراهقات في إطار مبادرة مشتركة تندرج ضمن إطار 'توحيد الأداء'. والهدف من تحليل الوضع هذا هو بناء قاعدة الأدلة لدعم تنفيذ التدخلات الاستراتيجية من أجل معالجة حقوقهن. وفي البرازيل، دعمت اليونيسيف شبكة تضم المراهقات المنحدرات من

أصل أفريقي اللواتي يعملن كقادة في مجتمعاتهن المحلية في سبيل التصدي لظاهرة تزايد إصابة الإناث بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولضمان عودة الأمهات في سن المراهقة إلى المدارس وإتمام تعليمهن، ساعدت اليونيسيف وزارة التربية والتعليم في ناميبيا على وضع سياسة جديدة تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية لتوفير الخدمات النفسية – الاجتماعية والصحية والتغذوية لصغار الأُمهات. ولتعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف المراهقات المشتغلات بالجنس في أوكرانيا، زودت اليونيسيف الفتيات اللاتي يعشن في الشوارع بهواتف محمولة لتقديم المشورة لهن عبر الهاتف وكوسيلة يستعنّ بها لطلب المساعدة في حالات الطوارئ.